

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية العراق
مجلس النواب

السيد رئيس مجلس النواب المحترم

م / تقرير عن الكورد الفيليين

تحية طيبة ...

بناءً على تكليفنا من رئاسة المجلس لغرض إعداد تقرير عن واقع الكرد الفيليين ومشاكلهم وما تعرضوا لها من قبل النظام السابق وتلك التي لم تعالج بعد عام / 2003 ، وإعداد التوصيات والقرارات بهذا الصدد وفي ضوء مطالبات وازاء السادة نواب المجلس في الجلسة المحددة لمناقشة واقع الكرد الفيليين فانهم قد تعرضوا إلى جرائم عديدة، ومنها تهجيريات الأعوام (1969-1970-1971) التي ذهبها ضحيتها أكثر من (70,000) مهجر وترحيلهم من قراهم و قصباتهم بعقاب جماعي إلى جنوب العراق وغربه في عام / 1975 ، والتهجيريات العظمى التي حصلت في عام / 1980 التي ترتب عليها إسقاط الجنسية العراقية دفعة واحدة لأكثر من (500,000) عراقي من أصول فيلية دون مسوغ قانوني وبحجة تبعيتهم الأجنبية ، وأحتجاز شبابهم في السجون السرية البالغ عدد ما بين (15,000-20,000) ولم يعرف مصيرهم بعد دفنهم في المقابر الجماعية الى يومنا هذا ، ومورست بحقهم أفضع التصفيات الجسدية أثر قيامهم بإنتفاضة السجون في عز جبروت النظام المجرم في مُعتقل أبي غريب وتعرضهم للأحكام الثقيلة ومنفى في نقرة السلطان الصحرأوي في مطلع ثمانيات القرن الماضي وكما ولم يسلم منها حتى العوائل غير المهجرة من تشديد الخناق عليهم ومورست ضدهم أبشع صور الإبادة بحق الكرد الفيليين بسبب تركيبتهم القومية والمذهبية والتمييز وعدم مساواتهم مع بقية المواطنين على مدى تأريخ الدولة العراقية والمُتمثلة بـ { السجن والإضطهاد المضاعف والحرمان المُتعمد والشديد من الحقوق الأساسية وتقلد المناصب

العليا والعامه في الدولة بشروط قاسية وتعجيزية واسقاط الجنسية وحق المواطنة والإقصاء والتهميش ، والإبعاد والنقل القسري غير القانوني ، وإصدار أوامر التهجير والنفي وراء الحدود ، وأخذ الرهائن والحجز غير القانوني ، والإختفاء القسري لآلاف الشباب دون محاكمة أصولية أو قرار قضائي مُسبب ، والإحتجاز المحظور ، والتعذيب والإعتداء الوحشي والمعاملة المهينة والقاسية الحاطة بالكرامة الإنسانية ، والقتل العمدُ وإستعمال العنف والإبادة ، والتصفيات الجسدية ، وإصدار أحكام الإعدام وتنفيذها جماعياً وفورياً خارج نطاق سلطة القانون والقضاء وإلغاء الحماية القانونية وحق الدفاع وسبل الطعن وإقامة المحاكم الصورية والتدخل في سير العدالة وشؤون القضاء والتأثير في إعماله ومنع تقديم الشكاوى وسماع الدعاوى ومراجعة المحاكم ، والمراقبة الأمنية والتدابير الإحترازية غير المبررة والأساليب التحقيقية غير الأصولية ، والمصادرة التعسفية للأموال والعقارات وتدميرها بطريقة عابثة دون أية تعويضاتٍ أو حُكم قضائيٍ مسببٍ ، وسلب وإتلاف الوثائق الثبوتية والمستندات الرسمية ، والطرء المجحف من الوظيفة الحكومية لأسباب تمييزية دون تقاعد أو ضمان إجتماعي ، وعزل الشباب عن عوائلهم ، وتطبيق الزوجة الفيلية كرهاً ، وإستخدام السموم والغازات الخائفة وإجراء التجارب الكيميائية والمختبرية والبايولوجية وغيرها.

وفي ضوء ذلك نطالب مجلسكم الموقر بأقرار التوصيات التالية: .

1. إصدار مجلس النواب تشريع خاص لإعادة الإعتبار إلى الكرد الفيليين إستناداً إلى قرار المحكمة الجنائية العراقية العليا بتاريخ 2010/11/29 القاضي بإعتبار قضية الكرد الفيليين من جرائم الإبادة الجماعية وقيام الحكومة العراقية بواجباتها القانونية والدستورية والدولية من أجل رفع جميع الآثار القمعية والأضرار الجسيمة عن هذا المكون العراقي الأصيل بصفته جزء لا يتجزأ من مكونات الشعب العراقي .

2. إعادة الجنسية العراقية إلى الكرد الفيليين وفق القانون دون أي تشكيك بهويتهم الوطنية ، على أساس التبعية ورفع أي شارات فيها لأسباب سياسية أو قومية أو عرقية أو مذهبية أو عنصرية .

3. إعادة ملكية جميع الأموال المنقولة وغير المنقولة للكرد الفيليين سواء كانت المصادرة أو المستغلة أو المستولى عليها أو المملّكة أو المخصصة للغير أو المحجوزة أو المجمدة أو المستملكة أو التي تم اطفائها ، وكافة الحقوق التي أغتصبت خلافاً للدستور والقانون.

4. تفعيل تطبيق المادة (125) من الدستور ، بما يكفل قيام مجلس النواب بتشريع القانون الذي ينظم الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية لمكونات الشعب العراقي .

5. قيام السلطات الرسمية بالتحري والتحقق الجاد وجمع المعلومات والتوثيق حول مصير المُفقودين والمُحتجزين والمُغييبين من ضحايا المُعتقلات السرية والمقابر الجماعية والتهجير والإختفاء القسري والتطهير العرقي ، والإعلان عن أماكن رفاتهم والعثور عليها وتشخيصها وحفظها وحمايتها وتسييجها بالطرق العلمية وكشف مخطط إبادتهم وترويعهم في العراق .
6. حث جمهورية العراق لأنضمام إلى جميع الإتفاقيات الدولية المُتعلقة بأوضاع الجنسية بوجه خاص وحقوق الإنسان عموماً من أجل توفير الضمانات الموثقة رسمياً في سبيل عدم تكرار مأساة التهجير القسري مستقبلاً .
7. الاشارة الى جريمة الإبادة الجماعية المُتعلقة بالکرد الفيليين في المناهج الدراسية والتربوية.
8. تخصيص عدد مُناسب من الزمالات الدراسية في البعثات الثقافية والمقاعد الدراسية على نفقة الدولة لمن فصل أو حرم أو ترك دراسته بسبب كونه من الكردالفيليين وإتاحة الفرصة الكاملة للسجاء وذوي الشهداء منهم .
9. إلغاء جميع التشريعات الجائرة الصادره بحق الكورد الفيلين خاصة القرارات المتعلقة بشؤون الجنسية العراقية أو التي إستهدفت إبادة وتهجير الكرد الفيليين وبما يعالج الآثار الرجعية المترتبة منذ صدور قانون الجنسية العراقية رقم (42) لسنة 1924 ، وما يتبعها من الأنظمة والتعليمات واللوائح والضوابط .
10. تحسين الأوضاع المعيشية والصحية والإجتماعية للمناطق المحرومة في المحافظات كافة التي طالتها الحروب والكوارث والمحن وأعمال الإبادة الجماعية والتهجير والترحيل والتدمير والتخريب والإرهاب .
11. إرجاع جميع المفصولين السياسيين من الكرد الفيليين إلى وظائفهم وتحسين أوضاعهم والإسراع بذلك.
12. تفعيل عمل هيئة الدعاوي الملكية العقارية بما يضمن الاسراع في حسم الدعاوي المقامة امام الهيئة لأعادة ممتلكاتهم المصادرة او المحجوزه اوالمستولى عليها .
13. تخويل وزارة الخارجية وسفاراتها في دول العالم ؛ منح هوية الأحوال المدنية وشهادة الجنسية العراقية وغيرها من الوثائق الرسمية للکرد الفيليين ، وإستلام شكاواهم ومتابعتها وإعلامهم بالنتيجة .

14. وضع الحلول العاجلة لإنهاء معاناة المُهَجِّرين قسراً في معسكرات اللجوء وبلدان المهجر وضمان عودتهم الطوعية إلى العراق وصرف المنح والإعانات والتعويضات المُستحقة إليهم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

النائب	النائب	النائب
خالد شواني	سليم الجبوري	لقاء مهدي وردي
رئيس اللجنة القانونية	رئيس لجنة حقوق الانسان	رئيس لجنة المرحلين والمهجرين

[Back](#)